أقام ندوة «أنتم من يصنع المستقبل» بمناسبة افتتاح مقره بالعديلية

الصانع: ماضٍ في تنفيذ برنامجي الانتخابي.. واختيار الأكفأ واجب المرحلة

كتب مصطفى كامل

الصانع متحدثا في ندوة «أنتم من يصنع المستقبل»

دعا مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق يعقوب الصانع المواطنين الى اختيار الأكفأ في الانتخابات المقبلة.

وقال الصانع في ندوة «انتم من يصنع المستقبل» بمناسبة افتتاحه لمقره الانتخابي بمنطقة العديلية مساء الاول من امس ان هناك سلبية كبيرة في عملية المشاركة للاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مؤكدا ان الحد الادنى للاصلاح من خلال المشاركة لمحاولة التاثير على صناع القرار في انتخاب حزمة من القرارات الشعبية التي يجب على السلطة ان تلتزم بها.

واكد مضيه قدما في تنفيذ برنامجه الانتخابي السابق «للقانون هيبة» الذي قدمه في الانتخابات الماضية والذي حال ابطال المجلس من اتمامه بالكامل في حين انجزت منه العديد من القوانين والمقترحات، متمنيا اكمال برنامجه.

ولفت الصانع الى انه ما زال مستمرا في برنامجه الانتخابي، مؤكدا ان عنوان الندوة يعبر عن الحالة التي نرغب بها لمستقبل الكويت الذي يأمل فيه جميع المواطنين بعد كم المشاكل الكثيرة التي تعتري الكويت ففي الوقت الذي ننتقد الحكومة بانها سيئة تتبع المحاصصة والترضيات في تعيين الوزراء والقياديين وتفتقد للرؤية لكنه شدد على ضرورة اصلاح الامر من خلال المشاركة الحقيقية للشعب نفسه.

وتساءل هل نحن نختار على اسس سليمة؟، موضحا ان الاختيار يجب ان يكون على اسس طالما اردنا المشاركة في عملية الاصلاح والابتعاد عن الاختيار السيء، مشيرا الى ان اتهام المجالس السابقة بانها في جيب الحكومة يعود الى اختيار الناخب بسبب اختيار نفس الاعضاء السابقين.

ولفت الى ان هناك بعض النواب يحضرون فقط امام وسائل الاعلام ويتواصلون معها، متسائلا عن حضورهم للجان البرلمانية والجلسات العامة، مؤكدا ان من يتكلم كثيرا من خلال الاعلام ويعمل قليلا نجده متواصل مع الناس في حين ان من يراقب ويشرع لا يسلط عليه الضوء.

وحذر من ظاهرة شراء الذمم التي تنتشر في جميع الدوائر الانتخابية، مضيفا «الله يبعد عنا شرهم والحمد لله الدائرة الثالثة نادرا ما نرى فيها مثل هذه الظاهرة».

وقال الصانع وعدت الناخبين بتقديم برنامجي الانتخابي ولله الحمد خلال الـ6 شهور الماضية تقدمت بعدد من الامور الكثيرة نالت اعجاب الكثير من المواطنين الذين نترك لهم الحكم على هذه الانجازات.

وحول ملف مكافحة الفساد اوضح انني توليت رقابة العديد من قضايا هذا الملف بجانب دوري التشريعي ووضعت سياسية خاصة في هذا الجانب ياتي في مقدمتها ما اثاره الاخ شعيب المويزري بالرغم من اختلافي الفكري معه حول الفساد المالي والاداري في مؤسسة التامينات الاجتماعية المفترض بها انها مؤسسة رعوية بالفئات المتقاعدة لتبلغ خسائرها في السنوات الماضية نحو 1.200 مليار دينار، فرجعت الى كافة تقارير ديوان المحاسبة التي تثبت صحة ما ردده الاخ المويزري.

واضاف الصانع انني بعد التقصي وجدت ان مدير التامينات الاجتماعية عضو مجلس الادارة المنتدب ورئيس 3 او 4 صناديق استثمارية مليارية وقد تصديت لهذا الملف بعد ان فشل كل من حاول الدفاع عنه وشكلنا لجنة تحقيق من خلاله اوصينا وزير المالية بضرورة محاسبة مدير التأمينات وإلا فاننا سنصعده منصة الاستجواب لكن قدر الله وما شاء وابطل المجلس.

وفيما يتعلق بقضية محطة الزور والتي تصل قيمة مناقصتها نحو 15 مليار دينار قال الصانع: لم اكن اتوقع ان تكون الشركة التي رست عليها المناقصة بموجب ما وصلني من اوراق من احد المواطنين وصلت الى حد بيع الذمم بما يخالف الضمير والولاء للوطن بعد ان بيع الوهم للناس في المشروع من خلال ادراج اسم شركات ورقية في العملية وهو الامر الذي لم يحدث في تاريخ الكويت، مبينا انه بعد كتابة تقريرنا في مجلس الامة لوقف المشروع واحالة المتورطين فيه للنيابة العامة.

وانتقل الصانع الى قضية الكي داو التي كلفت الكويت غرامة مالية بلغت 2.2 مليار برغم من تقرير ادارة الفتوى والتشريع بامكانية تلافي هذه الغرامة وعدم سدادها ورغم ذلك دُبر الامر بليل ودفعنا الغرامة بل وكتبنا على انفسنا اقرار بعدم محاولة التقاضي لاحقا، مؤكدا انني حملت وزير النفط المسئولية بموجب شهادة الفتوى والتشريع التي حاولوا اخفائها ليصبح استجواب وزير النفط مستحق من بين 6 استجوابات في المجلس المبطل كان هدفه المصلحة العامة لا تجريح الاخرين للوصول الى الحقيقة.

وفيما يتعلق بالجانب التشريعي اكد الصانع ان محاربة الفساد لا تعني القضاء عليه بل الحد منه بتجفيف منابعه لأن لدينا حكومة ليس لديها نية صادقة لمحاربة الفساد ويكون ذلك من خلال العمل الجدي وليس من اجل امور شخصية، موضحا انني تقدمت بقانون لتعديل الية المحاسبة بعدم الارتكاز فقط على ديوان المحاسبة بتحويل اي تجاوز مالي او اداري الى النيابة العامة وان يكون لدى موظفي الديوان صفة الضبطية القضائية ولو بصفة التحريز وهو ما يتوجب ان يذكر في تقارير الديوان لمكافحة الفساد لأن الجهاز المعني بمثل هذه القضايا ولديه المكنة الفنية لكشف هذه التجاوزات.

محاربة الفساد لا تعني القضاء عليه بل الحد منه بتجفيف منابعه وهو ما نقوم به

جانب من الحضور (تصوير: أحمد المهلهل)

وطالب الصانع بضرورة التركيز على عملية الاصلاح القضائي من خلال 3 قوانين بانشاء نيابة ادارية مختصة بالقضايا الادارية توجه الاتهام لاي وزير فاسد لان الكويت الدولة الوحيدة في العالم التي تفتقد لهذه النوعية من النيابات، اضافة الى استبدال ادارة الفتوى والتشريع بمجلس قضاء الدولة لبسط استشارته ورقابته على اجهزة الدولة بدلا من ادارة صغيرة تتبع بعض الجهات المتنفذة، علاوة على قانون استقلال القضاء، معلقا بقوله «شيء بشع ان ترى رئيس السلطة القضائية يمشي وراء وزير العدل وهما سلطتان مفترض بهما انهما منفصلتان عن بعضهما.

وبين الصانع انني تقدمت بعدد من القوانين الخاصة بالسلطة القضائية في المجلس المبطل حتى تصل الى قاعة عبدالله السالم تعطلت بسبب ابطال المجلس.

واكد الصانع على ان فكرة مؤتمر التشريعات الالكترونية الذي عقدناه الشهر الماضي كانت تتعلق بتقديم قانون للمعاملات الالكترونية قابل للتنفيذ وليس كقانون خطة التنمية الملقى في الادراج لالزام كل الجهات المعنية بربط الكتروني بواسطة الحاسوب الذي لا يعرف واسطة برغم من محاربة بعض المتنفذين وهو ما جعلني اتقدم بشكوى لصاحب السمو الذي شرفني بحضوره لفكرتي، مؤكدا نجاح المؤتمر في وضع رؤية حقيقية للتشريعات الالكترونية، معربا عن شكره لوزير الاعلام وزير شئون الشباب الذي كان جندي مجهول والعديد من القائمين على المؤتمر على مشاركتهم في انجاحه ومر القانون بمداولته الاولى ثم ابطل المجلس قبل مداولته الثانية.

وفي الشان المتعلق بقضايا المواطن قال انه من المخجل ان لدينا الاف من الخريجين طالبي التوظيف وبكل اسف فان مدة التوظيف عبر ديوان الخدمة المدنية تصل الى 3 سنوات وكاننا اصبحنا شعب الصين وليس مليون مواطن، مطالبا بضرورة احلال المواطنين محل الوافدين والغاء العقود الخاصة بهم وتعديل نسبة الاحلال السنوية والزام ديوان الخدمة المدنية بتوظيف المواطن خلال 6 شهور من تخرجه.

وانتقل الصانع بحديثه الى القضية السكنية واوضح انني رفعت دعوى ضد الحكومة بالتعويض بموجب القانون 8 و9 لسنة 2008 الذي يلزم مؤسسة الرعاية السكنية بتوفير 100 الف وحدة سكنية خلال 3 سنوات انقضت ليحصل كل مواطن على مسكن مناسب.

وشدد الصانع على اقتراحه برغبة لنقل القسائم الصناعية والزراعية والجواخير الى مناطق حدودية لتوفير اراض تصلح للسكن لأن عدد الطلبات الاسكانية سيبلغ 180 الف طلب خلال 5 او 6 سنوات بعد ان تحولت الجواخير الى قصور ذات مساحات شاسعة دون ان توفر لنا لا ثروة زراعية ولا ثروة حيوانية، مضيفا انني لم اكتفي بذلك بل قدمت اقتراح بقانون بان اي اراض جيدة تعطى للسكن كاولوية لكنهم ما زالوا مستمرين في اعطاء الجواخير والقسائم الصناعية الاولوية والتي تتبين في منطقة العارضية وجليب الشيوخ.

وحول قضايا المرأة قال الصانع ان اللجنة التشريعية السابقة اقرت العديد من القوانين كالعلاوة الاجتماعية وعلاوة الاولاد وارملة الغير كويتي واقرينا قانون بتجنيس ابناء ارملة او مطلقة الغير كويتي.

إبعاد الوافدين عن المناصب الحساسة ضرورة

الفريح: الملف الأمني على رأس أولوياتي .. ولن أتخلى عن دوري في حفظ استقرار البلاد

كتب مصطفى كامل

خالد الفريح

جانب من المؤتمر الصحافي للفريح

تعهد مرشح الدائرة الثالثة خالد الفريح في حال وصوله الى مجلس الامة وحصوله على ثقة ابناء الدائرة الثالثة بفتح الملف الامني بكل ما يحتويه من وثائق ومستندات تبين حجم الخلل الحادث، مشيرا الى انه يعرف كل كبيرة وصغيرة عن هذا الملف ولن تثنيه الضغوط التي مورست ولاتزال عليه من اجل التخلي عن القيام بدوره في حفظ امن واستقرار الكويت.

وقال الفريح في مؤتمر صحافي عقده بديوانه مساء امس الاول ان ترشحي لانتخابات مجلس الأمة سببه حبه للوطن، وحرصه على نهضته وتطوره، وحرصه على ايجاد قوانين جديدة تخدم الصالح العام، مشيرا الى قضية تنفيذ الاحكام وتطبيق القانون، وضرورة ابعاد الوافدين عن المناصب القيادية الحساسة، وليس عن كل المراكز والوظائف، وانما القصد بالأخص ما يتعلق بانظمة الحاسب الالي بوزارة الداخلية، لما تحتويه من معلومات سرية، مؤكدا انه ليس ضد الوافدين الذين يقدر دورهم في خدمة الكويت، لكن ضد تعيينهم في المناصب الحساسة».

واضاف: «فلايوجد وزارة أمنية بها أجانب من خارج البلاد، منبها على ان الوافدين اخواتنا واشقاؤنا، لكن يجب ان يتم ابعادهم عن المناصب الحساسة».

وشدد على انه فيما يتعلق بالجانب الأمني فهو يتعلق بتطبيق القانون وعدم تنفيذ الاحكام الجنائية والادارية والمدنية بشكل عام، لافتا الى ان القضاء يصدر احكاما ولكن الاهم هو تنفيذ هذه الاحكام، حتى يرتدع الناس، لافتا الى ان هذه القضية بدأت منذ عام 2003 واكتشفت عدم تنفيذ الاحكام. وتابع: طلبت تطوير العمل عندما اكتشفت ان لدينا اخطاء، فمثلا هناك قضية تمت احالتها في 2004 تثبت أن هناك قضية ارسال موظفا الى النيابة العامة في تاريخ احدى الصحف المحلية في 29 مارس 2003 وكان العنوان 13 حكما قضائيا لم ينفذ.

وتساءل: «لماذا لم تعالج القضية الامنية موجها رسالى الى النواب بان هذه القوانين شرعت لمعالجة الملف الامني والزام الحكومة بتنفيذ الاحكام، مشيرا الى ان المواطن هو الدولة وعلى الدولة حماية من الانفلات الامني.

واشار الى قضية القضاء الاداري راجيا زيادة عدد الدوائر القضائية حتى تاخذ الناس حقوقها، لافتا الى ان هناك الكثير لايريدون فتح هذا الملف، متوقعا ان يكون هناك ردود فعل للداخلية بعد عما عرضه في اخر حلقة، ولم يستغرب منهم اي ضغط لتشويه صورته من جديد، كما لم يستغرب موقف ادارة الانتخابات من شطب بعض المرشحين، مبينا ان هذا دليل تخبط وعدم اتخاذ القرار الصحيح.

وقال الفريح انه تبنى قضية عدم تنفيذ الاحكام منذ عام 2003، متمنيا في حال وصوله الى المجلس ان يكمل مسيرته في تحقيق العدالة، مؤكدا انه سيشرع قوانين جديدة لمواكبة العصر الجديد في ظل التكنولوجيا ووسائل المعلومات التقنية.

واكد انه سيطالب بتعديل بعض التشريعات للوصول الى وضع امني جيد في الكويت، من اجل الحفاظ على ابنائها.

واعرب عن عدم اطمئنانه لسلامة اجراءات الانتخابات المقبلة، مشيرا الى ان الحكومة لديها تخبط في جميع قراراتها، وبسؤاله عن انشاء المحكمة الادارية قال الفريح انها موجودة بالفعل في الكويت، لكن دوائرها محدودة ومتباطئة، ولا تلبي طلبات الناس، مطالبا بزيادة الدوائر الادارية والمستشارين والتعجيل في اصدار الاحكام.

وعن سؤاله بما المطلوب من الحكومة في الفترة المقبلة، قال يتعين ان تكون جادة وشفافة وحيادية وحاسمة في اتخاذ القرار، موجها رسالة الى المقاطعين بانهم على خطا، متسائلا في الوقت نفسه لماذا تقاطع فاذا كنت تريد ايصال رسالة، فهذه قاعة عبدالله السالم، واطلب ما تشاء، رافضا النزول الى الشارع والاحتكام له.

وعن الصوت الواحد، قال الفريح «طالما صدر به حكما دستوريا فعلينا احترام القضاء، مطالبا باعادة توزيع الدوائر لانها ليست عادلة.

ونصح الحكومة بعدم محاربة ابناء الكويت، واعطائهم الحقوق مشيرا الى ان الابناء بعد= تخرجهم يسجلون في ديوان الخدمة المدنية، لكنهم لايوظفون في نفس تخصصاتهم، مطالبا بوضع ميزانية للدورات لتاهيل ابناء الكويت، بدلا من تحطيمهم وتدميرهم فهم احرص عليها من اي شخص.

وتطرق بالحديث عن نساء الكويت، قائلا «ان حقوقهن مهضومة، ويستحقن منا جميعا وقفة جادة، داعيا اهل الكويت بصفة عامة والدائرة الثالثة بصفة خاصة الاهتمام بالملف الامني، مؤكدا ان الاشخاص زائلون والكويت هي الباقية «فاذا لم يحرك هذا الملف فيكم ساكنا فلا حياة لمن تنادي.

وطالب الفريح بدعم ابناء الدائرة الثالثة الذي سيتيح له فتح الملف الامني من خلال مجلس الامة، فهو يعرف مكامن الخلل، من ادارة الجنايات الى ادارة التنفيذ المدني وكل كبيرة وصغيرة عن هذا الملف، متعهدا بفتحه بكل ما يحتويه من مستندات ووثائق، مطالبا بتصفح موقعه عبر «غوغل» تحت عنوان «خالد الفريح حقيقة الفساد بتنفيذ الاحكام».

أطلق حملته الانتخابية بندوة «مستقبل وطن»

لاري: نحتاج إلى مجلس أمة يكون جزءاً من الحل لا من المشكلة

أحمد لاري

حذر مرشح الدائرة الثانية أحمد لاري من خطورة تداعيات ما تعيشه المنطقة على الواقع الكويتي ، قائلاً أن التحدي القادم الذي تواجهه الكويت من أخطر التحديات التي تهددنا وجودنا على هذه الأرض الطيبة، داعيا في الندوة التي اقامها لإطلاق حملته الانتخابية تحت شعار «مستقبل وطن»، إلى المشاركة الكثيفة في انتخابات 27 يوليو الجاري قائلا : «نحتاج مجلس امة يكون جزءا من الحل.. لا جزءا من المشكلة.. نحتاج أعضاء يسعون لإنقاذ البلد وليس أعضاء يسعون للمصالح الخاصة».

وطالب لاري الحكومة بان يكون «لديها رؤية استراتيجية»، وقال : «المسؤولية اليوم، الأكبر والأخطر والأهم ، هي على الحكومة لتضع عجلة قطار التنمية على المسار الصحيح والواضح ، وأن يكون تشكيلها عاكسا لمخرجات العملية الانتخابية».

ودعا لاري إلى تكثيف التواجد ودعم من ترى انه اهل لحمل الأمانة ، ورسم مستقبل هذا الوطن بعيدا عن الحسابات والمكاسب الخاصة والشخصية، وأن لا نسمح للمال السياسي التأثير على خياراتنا » وقال : « بهذه المناسبة وبالرغم من الورطة التي يعاني منها سماسرة شراء الأصوات مع حلول شهر رمضان فإننا نقول لهم: إتقوا الله في بلدكم «!!وبصريح العبارة ،قال لاري : « بلدنا مستهدف من عدة جهات ، وعلينا أن نكون على درجة عالية من الوعي والإنتباه».

السهلي: شعبنا خير من يؤدي الأمانة وسيقبل على صناديق الاقتراع بكثافة

طلال السهلي

دعا مرشح الدائرة الخامسة المحامي طلال الجلال السهلي المواطنين كافة إلى المشاركة بكثافة في انتخابات مجلس الامة المقررة في 27 الجاري، منوها بانه «على ثقة بان شهر رمضان الفضيل سيكون حافزا لاقبال الناخبين على صناديق الاقتراع ، وليس كما يتوقع البعض بانخفاض نسبة المشاركة، فالإدلاء بالصوت أمانة ، والشعب الكويتي خير من يؤدي الأمانة».

وقال السهلي في كلمة وجهها لجموع غفيرة من ناخبي الدائرة الخامسة الذين حضروا افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس في منطقة هدية:» دعوني أولا أتقدم إليكم بوافر الشكر والعرفان على تشريفكم لي الليلة بالحضور ، وأنا أعلم تماما أن لكلا منكم ارتباطاته والتزاماته الاجتماعية ونحن على أعتاب شهر كريم ، سائلا الله تعالى أن يعيده عليكم وعلى أسركم الكريمة بالخير واليمن والبركات، وأن يجعله فاتحة خير على الكويت والكويتيين».

وأضاف السهلي :» تابعتم ما حفلت به الساحة السياسية في الأشهر الماضية من أزمات وما تبعها من سجالات كان مردها تباين الاراء والاجتهادات حول مدى دستورية الصوت الواحد، إلى أن قال القضاء الكويتي العادل كلمته وقضت المحكمة الدستورية بتحصين المرسوم، لتسدل بحكمها هذا الستار على واحدة من أهم القضايا السياسية الخلافية في تاريخ البلاد، بما انطوت عليه من تجاذبات في حقبة سادها الشك والتشكيك، أملين وإياكم ومتطلعين إلى فترة جديدة في عمر وطننا عنوانها العمل والبناء ومد يد العون لأي جهد رسمي يلبي آمال وتطلعات المواطنين في إحداث طفرة تنموية تليق بمكانة الكويت.

وخاطب السهلي الحضور: أقولها اليوم أمامكم وانا ابنكم واخوكم ، دعونا معا نأخذ بيد وطننا إلى عهد جديد ينعم فيه الجميع بنعمة الاستقرار والأمن.